

بيان رسمي صادر عن حكومة الجمهورية اليمنية

صنعاء/ الأحد ١٧ نوفمبر ٢٠١٣م

كانت اليمن من بين أوائل البلدان الموقعة على معاهدة أوتوا لحظر الألغام في العام ١٩٩٨م ومنذ ذلك التاريخ انخرطت الحكومة اليمنية بصورة قوية وبدعم من المجتمع الدولي في إزالة الألغام الأرضية التي كانت قد زُرعت في أنحاء اليمن أثناء الصراعات الأهلية المختلفة في البلد، وفي السنوات الأخيرة تنامت الاحتياجات تنامياً ملحوظاً للتعامل مع الألغام بفعل تحديات جديدة أدت إلى توسع رقعة الأراضي الملوثة بالألغام ومخلفات الحروب التي تحتاج إلى جهود وامكانيات كبيرة لتطهير الأراضي من الألغام، على الرغم من تطهير ما نسبته ٨٥% من المساحة الملوثة حسب مسح تأثيرات الألغام عام 2000م ، ومنذ يونيو 2012م ساعد برنامج التعامل مع الألغام في تسهيل عودة ما يربو على (180,000) نازح إلى ديارهم في محافظة أبين بعد طرد ميليشيات تنظيم القاعدة من هذه المحافظة .

كان من نتائج حركة الإحتجاجات الواسعة للربيع العربي في 2011م خلق حالة انقسام بين السياسيين وكذلك بين الألوية العسكرية في الجيش اليمني ، وقد نجم عن التداعيات السلبية لهذه الأحداث وفاة العديد من الناس الأبرياء وغياب حكم القانون وضعف سلطة الدولة في العديد من المناطق ، وتزايد الصراعات المسلحة في العاصمة صنعاء وفي أنحاء عديدة من البلد .

في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م وقعت الأطراف السياسية في اليمن على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وقد نتج عن هذه المبادرة تهدئة الأوضاع والتخفيف من حدة التوتر وإتفاق القوى السياسية على مرحلة انتقالية مدتها سنتان وتشكيل حكومة وفاق وطني لتسيير الأعمال خلال هذه المرحلة ، وعلى ضوء هذه المبادرة تم انتخاب رئيس توافقي في فبراير ٢٠١١م كما تم الدخول في حوار وطني شامل لبناء دولة النظام والقانون والعدل والمساواة والوصول إلى تشكيل يمن جديد مع نهاية المرحلة الإنتقالية .

وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومة خلال هذه المرحلة فإن الوضع الأمني في اليمن لا يزال غير مستقر ، كما أن الوضع السياسي ما يزال يتسم بالحساسية خصوصاً في هذا الوقت الذي يقترب فيه مؤتمر الحوار الوطني من الختام .

إزاء هذا فإن حكومة الوفاق الوطني في الجمهورية اليمنية تود أن :

١. تؤكد مرة أخرى على التزامها الكامل بكافة الجوانب المتعلقة بتنفيذ معاهدة "اوتاوا" لحظر الألغام ١٩٩٧م لضمان سلامة السكان في اليمن من الألغام وأي متفجرات أخرى وعزمها على الإستمرار في توعية السكان بمخاطر الألغام ودعم ضحايا هذه الألغام .
٢. تؤكد على أنها قد أخذت بعين الإعتبار ملاحظات المنظمات الدولية ذات العلاقة وتعمل الآن على معالجة واتخاذ إجراءات تصحيحية فيما يتعلق باتخاذ الاجراءات الواردة في رسائل المنظمات الدولية الى الحكومة اليمنية وبالذات الحملة الدولية لحظر الالغام (ICBL) ومنظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) بما في ذلك في منطقة "وادي بني جرموز" وما حدث فيها أثناء أشد الفترات هشاشة وضعفاً لسلطة الدولة خلال الأزمة السياسية والعسكرية في اليمن في العام ٢٠١١م .
٣. تعلن بأنها تدعم عمل المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام في اليمن للعمل الفوري السريع في التخلص من الألغام وتنفيذ برامج التوعية بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا في تلك المناطق الملوثة بمخلفات الحرب الأهلية بفعل أحداث العام ٢٠١١م .
٤. تؤكد الحكومة اليمنية على دعمها ومساندتها للجنة الرسمية التي تشكلت بتوجيه من رئيس الحكومة وتضم ممثلين من وزارة الدفاع والخارجية واللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام وذلك للتحقيق في الانتهاكات واتخاذ ما يلزم من إجراءات .
٥. تحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة للجمهورية اليمنية لدعم جهودها في التخلص من الألغام والتوعية بمخاطرها ومساعدة الضحايا نظراً للصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها البلد حالياً ولحاجة السكان إلى السلامة من مخلفات الحروب بالإضافة إلى ما تعانيه اليمن نتيجة مواجهتها للإرهاب بالنيابة عن المجتمع الدولي .
٦. تود التأكيد على أنه قد تم البدء بإزالة الألغام في منطقة بني جرموز من قبل قوات الإحتياط العام ودائرة الهندسة العسكرية ، كما أن البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام قد أدرج المنطقة في خطته لعام ٢٠١٤م في مجالي مساعدة الضحايا والتوعية من مخاطر الألغام .

صادر عن مكتب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية

يوم الأحد الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠١٣م